

المناطق الصناعية في محافظة البصرة وأهميتها الاقتصادية (دراسة جغرافية)

م.د. مؤيد حسن قاسم

المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

رقم الموبايل : ٠٧٨٠٩٣٧٥١٥١

muayadh assn @gmail.com

المستخلص

تعد المناطق الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية التي من شأنها تطوير القطاع الاقتصادي والقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لأنها من أفضل البيئات الاستثمارية التي تعمل على استقطاب المشاريع الصناعية التي بدورها تعالج مشكلة البطالة ، لقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة بكافة مستوياتها الفنية ، ان المناطق الصناعية التي تم انشائها في محافظة البصرة تكون على نوعين: المناطق الصناعية المنتظمة الرسمية التي بلغ عدد منشأتها ٧٢٣٩ منشأة، في حين المناطق الصناعية غير الرسمية (العشوائية) بلغت ٦٠٩٦ منشأة ، فضلا عن ثمان مشاريع تخطيطية للمناطق الصناعية في محافظة البصرة لتنظيم الصناعة وخفض الضوضاء والحد من التلوث في المدينة مع خلق شبكة مهنية وصناعة حرفية متكاملة وتفادي الانتشار العشوائي غير المنظم للمهن وما يصاحب ذلك من ازعاج ومشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية. كما ان للمناطق الصناعية اهمية اقتصادية كبيرة من خلال وجود روابط صناعية متشابكة، لما توفره من مستلزمات الانتاج الصناعي ، لأنها تتضمن بعض المنشآت الصناعية التي ترتبط مع المنشآت الصناعية الاخرى بروابط صناعية تزودها بالمواد الاولية ، او السلع النصف مصنعة اللازمة للعمليات الصناعية ، فضلا عن تلبية الحاجات المحلية .

كما تجدر الاشارة الى ان المناطق الصناعية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من عملات اجنبية عن طريق توفير بعض السلع والمنتجات محليا بديلة عن المستوردة بالعملات الصعبة ، فضلا عن مساهمة المناطق الصناعية ونصيبها بالناتج المحلي للصناعة في محافظة البصرة ومدى دعمها للاقتصاد الوطني ، وعلى الرغم من اهميتها إلا انها لم تحظى بالاهتمام المطلوب ، فضلا عن النهج الحكومي الذي همش دور القطاع الخاص وعطل دوره التنموي ، وظهرت هنالك جملة من المشكلات تواجه المناطق الصناعية في محافظة البصرة التي تعوق تنمية المناطق الصناعية ، ووفقا للإمكانيات والمزايا النسبية للموارد الطبيعية

والبشرية والقطاعات الانتاجية وقطاعات الموانئ ، تؤهل محافظة البصرة ان تحصل على برنامج تنمية المناطق الصناعية من اجل تطويرها.

الكلمات المفتاحية : المناطق الصناعية ، محافظة البصرة .

**The industrial zones in Basra governorate and their economic importance
(Geographical study)**

Dr. Muayed Hassan Qasim

Directorate General of the province of Basra

Mobile number: 07809375151

muayadh assn @gmail.com

Abstract

The industrial zones are the most important economic projects that will develop the economic sector and eliminate the economic and social problems, because it is one of the best investment environments that attract the industrial projects which in turn address the problem of unemployment, its ability to absorb manpower at all levels of technical, Its construction in the province of Basra is of two types: the regular industrial zones with a total of 7239 establishments, while the informal industrial zones reached 6096 establishments, as well as eight planning projects for the industrial zones Yeh in Basra province to regulate the industry and to reduce noise and reduce pollution in the city with the creation of a professional network and industry craft integrated and avoid the indiscriminate proliferation of irregular occupations and the attendant nuisance and environmental problems, social and economic.

The industrial zones are of great economic importance through the existence of interlinked industrial links, because they provide industrial production requirements, because they include some industrial facilities that are connected with other industrial establishments with industrial links supplying them with raw materials or semi-manufactured goods necessary for industrial operations, Local.

It should also be noted that the industrial zones contribute to support the national economy through the availability of foreign currencies by providing some goods and products locally substitute for imported hard currency, as well as the contribution of industrial zones and share of the local product of industry in the province of Basra and its support for the national economy, Despite the importance, but it did not receive the attention required, as well as the governmental approach that marginalized the role of the private sector and the disruption of its development role, and there emerged a number of problems facing the industrial areas in the province of Basra, which hinder the development of industrial zones, and according to the potential and benefits Relative natural and human resources and the productive sectors and ports sectors, qualify Basra province gets the development of industrial zones program in order to develop it.

Keywords: Industrial Areas, Basrah Governorate.

المقدمة:

سعت معظم دول العالم الى دعم وتطوير منشآت الصناعات الصغيرة ، لكونها من اهم ركائز التي يعتمد عليها في احداث تنمية اقتصادية ، لا سيما القطاع الخاص الذي كان له مساهمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من محدودية الامكانيات والخبرات ، لهذا كان اغلب منشآت القطاع الخاص اقتصرت على المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المتمثلة بالتجمعات الصناعية في المناطق الصناعية التي اعتمدت على ما متاح من مواد اولية.

ولأهمية المناطق الصناعية التي تعد احد مراكز نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية الامر ثم تنتقل الى ضواحي المدن ، ولما لها من دور في تنمية كثير من اقتصاديات دول العالم النامي ، لما تؤديه من دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية ، لكونها تسهم بالنمو الصناعي و احداث تغيرات اساسية في القطاعات الاقتصادية ، وبما إن الصناعات الصغيرة تُعد جزءاً رئيساً من المناطق الصناعية لهذا كان لها دور فعال في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها بالناتج المحلي ، فضلاً عن كون المناطق الصناعية مركز استقطاب المستثمرين ، كما لها دور في تنمية قدرات ومهارات العاملين الفنية ، ، فضلاً عن استيعاب العاملين في منشآتها الصناعية سواء كانوا من العمال الماهرين او غير الماهرين .

لقد تميزت محافظة البصرة منذ القرن التاسع عشر بالصناعات الحرفية المحلية مثل صناعة الفخار والاحذية والاولاني النحاسية وصناعة التمور ، وكانت تزاوّل في المناطق الحضرية بصورة عشوائية، كما ازدهرت صناعة السفن البحرية لارتباطها بالموقع الجغرافي للمحافظة.

مشكلة البحث

صيغت مشكلة البحث بطرح التساؤلات الآتية:

- ١- هل المناطق الصناعية في محافظة البصرة ساهمت في النمو الاقتصادي من خلال دورها في الناتج المحلي ، وخلق فرص عمل وامتصاص اعداد من العاطلين عن العمل في محافظة البصرة ؟
- ٢- ما مدى معاناة المناطق الصناعية في محافظة البصرة من المشكلات التي حالت دون تطورها؟

فرضية البحث

يفترض البحث ان المناطق الصناعية في محافظة البصرة لها دور في الناتج المحلي ، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ، كما تعاني المناطق الصناعية من بعض المشكلات التي تعوق من تطورها.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة اهم واقع المناطق الصناعية في محافظة البصرة ، والتوزيع الجغرافي لتلك المناطق وما هي المشكلات التي تعاني منها ، مع اقتراح سبل لمعالجة تلك المشكلات ، فضلا عن اهميتها الاقتصادية.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على منهجي الوصفي والكمي الذي اعتمد على تحليل البيانات والمعالجات الإحصائية ، فضلا عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع المناطق الصناعية.

حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة المكانية بمحافظة البصرة التي تقع بين قوسي طول $30^{\circ} 48'$ شرقاً ، ودائرتي عرض $29^{\circ} 05'$ - $31^{\circ} 20'$ شمالاً وتتمثل الحدود الجغرافية لمحافظة البصرة بمحافظة ميسان شمالاً ، ومحافظة ذي قار والمثنى من الشمال الغربي ، والخليج العربي ، والحدود السياسية للعراق مع الكويت من جهة الجنوب ، أما حدودها من الشرق فهي تمثل جزءاً من حدود العراق السياسية مع ايران كما في خريطة (١) وتتكون المحافظة من سبع أفضية.

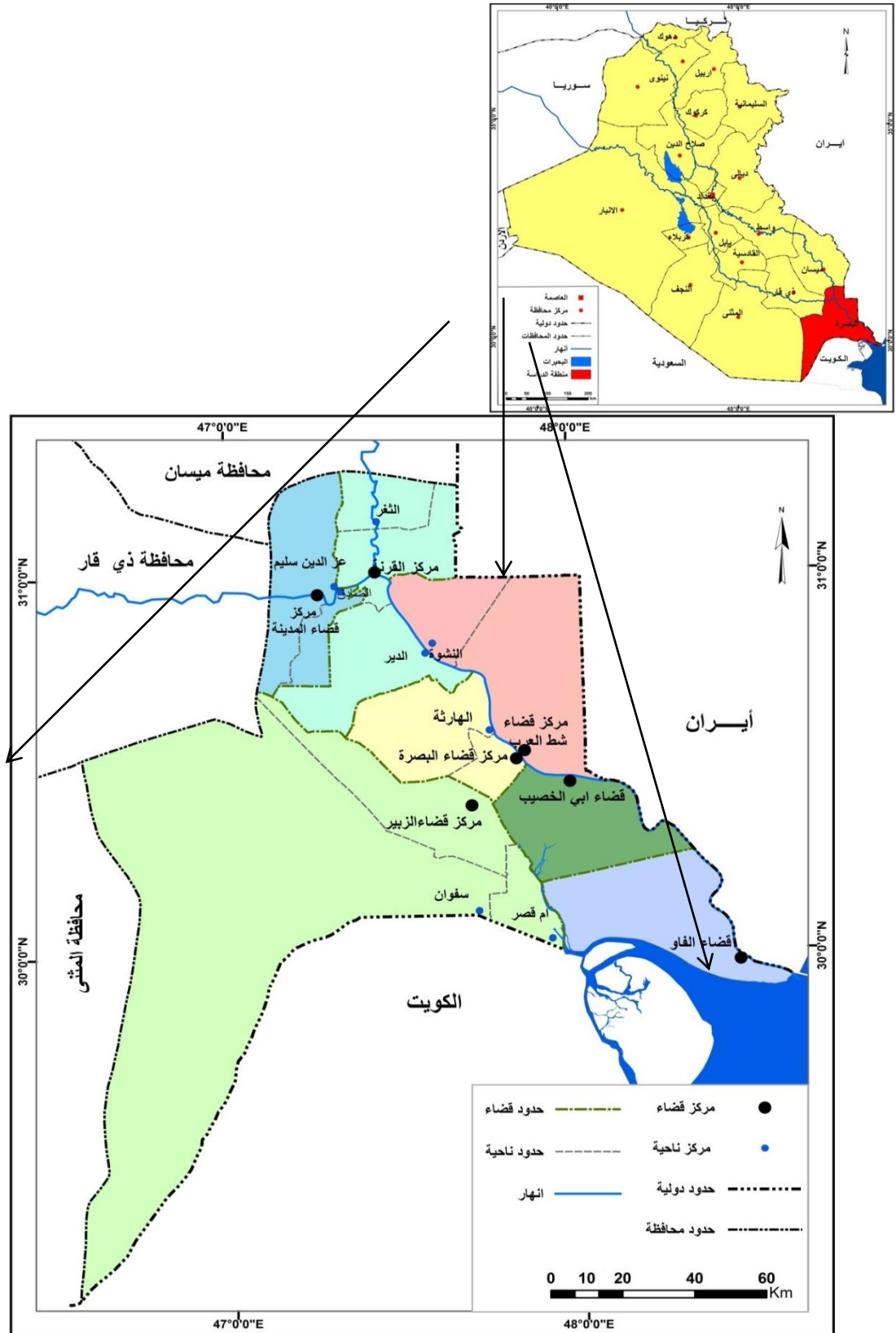
اولا : أهمية المناطق الصناعية

تعد المناطق الصناعية من اهم المشاريع الاقتصادية التي من شأنها تطوير القطاع الاقتصادي والقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لأنها من افضل البيئات الاستثمارية التي تعمل على استقطاب المشاريع الصناعية التي بدورها تعالج مشكلة البطالة ، لقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة بكافة مستوياتها الفنية ، لهذا عملت بعض الدول على انشاء المرافق الخدمية وتهيئة كافة السبل لمعاونة وتنمية ودعم وتطوير المناطق الصناعية .

جاء انشاء المناطق الصناعية كأحد المظاهر الحضارية ومن اوجه قياس التطور الاقتصادي ، لهذا واكبت معظم البلدان لتطوير تلك المناطق من خلال التخطيط وادخال التكنولوجيا والاساليب العلمية ، وزاد من اهمية المناطق الصناعية ان اغلب منشآتها تستخدم المواد الاولية المحلية ، التي لها مردود اقتصادي على البلاد .

خريطة (١)

موقع منطقة البحث من العراق



المصدر: وزارة التخطيط العراقية ، قسم التكنولوجيا والمعلومات ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٧.

فضلا عن الفوائد الكثيرة للقطاع الصناعي التي تتحقق من جراء انشاء المناطق الصناعية ، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات فتتظلم المناطق الصناعية على اساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي الى تكامل هذه الصناعات مما ينعكس ايجابا في تخفيض تكاليف إنتاجها كما يساعد جميع هذه المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المناطق الصناعية كالمرافق العامة وغيرها ، مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية^(١).

كما ان للمناطق الصناعية اهمية اقتصادية كبيرة من خلال ما توفره من مستلزمات الانتاج الصناعي ، لأنها تتضمن بعض المنشآت الصناعية التي ترتبط مع المنشآت الصناعية الاخرى بروابط صناعية تزودها بالمواد الاولية ، او السلع النصف مصنعة اللازمة للعمليات الصناعية ، فضلا عن تلبية الحاجات المحلية . كما تجدر الاشارة الى ان المناطق الصناعية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من عملات اجنبية عن طريق توفير بعض السلع والمنتجات محليا بديلة عن المستوردة بالعملات الصعبة.

ثانيا : واقع المناطق الصناعية في محافظة البصرة

تطورت الصناعة في محافظة البصرة للمدة بين ١٨٣١-١٩٠٠ وتميزت بالطابع الحرفي التقليدي اذ نمت تلقائيا بأسلوبها الانتاجي البسيط وكانت تمارس في المنازل والمحلات الصغيرة في المدن قليلة من ولاية البصرة ويقتصر استهلاكها محليا وتشمل منتجات الصناعة المحلية من منسوجات الحريرية والقطنية في مختلف الانواع والالوان والنقوش التي كانت تشتهر بها البصرة^(٢).

ظهرت بوادر التنظيم والتخطيط في عام ١٩٥٨ اذ شهدت هذه المدة ظهور بعض المناطق الصناعية في محافظة البصرة ، كمنطقة الداكير لصناعة وصيانة السفن ، وصناعة الذهب في العشار.

اهتمت الدولة بتخطيط المناطق الصناعية داخل المدن في محافظة البصرة كمنطقة صناعية حمدان ضمن تصميم الاساس لمدينة البصرة عام ١٩٧٤ بعدما الغت المناطق الصناعية القديمة في باب الزبير لأسباب تخطيطية ، لذلك اتخذت كافة الاجراءات لتوطين الصناعات الملوثة خارج المدينة وتم اصدار القوانين لغرض ترحيل المنشآت الصناعية الى هذه المنطقة عام ١٩٧٨^(٣).

ان المناطق الصناعية في محافظة البصرة تنقسم الى نوعين : المناطق الصناعية العشوائية ، و المناطق الصناعية المنظمة والتي ستناقش على النحو التالي :-

(١) نائل محمد ابراهيم مصبح ، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، ٢٠١٢ ، ص ٣٩.

(٢) يقضان سعدون العامر ، البصرة في العهد العثماني الاخير ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور التاريخي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٨.

(٣) كفاية عبدالله عبد العباس ، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٢.

المناطق الصناعية العشوائية

هي تلك المناطق التي تعرف بانها مساحة من الارض تقع ضمن المراكز الحضرية تقام فيها بعض الصناعات وتكون على شكل تجمعات صناعية غير منتظمة وقد بلغ عددها احدى وعشرين منطقة صناعية عشوائية موزعة على المحافظة وكما مبين في جدول (١) وخريطة (٢) اذ يلاحظ ان المنطقة الصناعية في الهوير والمدينة احتلت المرتبة الاولى اذ شغلت نسبة قدرها ٢٧,٩% من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة التي تكون اغلب منشآتها صغيرة تمارس فيها صناعات الخشبية والصناعات المعدنية وبعض الصناعات الانشائية وورش الصيانة ، اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب المنطقة الصناعية في حي الحسين اذ شكلت نسبة قدرها ٢٤,٦% من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، وتحتوي هذه المنطقة على منشآت لصناعة الخشبية والمعدنية وبعض ورش الصيانة وغالبا تكون صغيرة لا تزيد مساحتها عن ١٢ م^٢ ، فحين جاءت منطقة صناعية خمس ميل بالمرتبة الثالثة اذ شكلت نسبة قدرها ٩,٨% من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة والتي تتضمن صناعات الخشبية والمعدنية وبعض الصناعات الغذائية وورش الصيانة والمناطق الصناعية الاخرى تأتي تباعا كما موضح في الجدول (١).

كما يلاحظ من الشكل (١) ان عدد المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية في المدينة والهوير وحي الحسين ، و خمس ميل ، والقرنة تسجل اعلى المراتب ، اذ يفوق عدد ورش الصيانة وهذا تطور ايجابي لكون هذه المنشآت تعد انتاجية على الرغم من اهمية ورش الصيانة في المحافظة على آليات النقل و معدات وآلات الانتاجية من الاندثار .

جدول (١)

المناطق الصناعية العشوائية في محافظة البصرة عام ٢٠١٧

الصناعات المناطق الصناعية	الانشائية	المعدن ية	الخشب ية	الكيمياو ية	الغذاء ية	ورش الصيانة	المجمو ع	النسبة %
الهوير والمدينة	٨٠	٩٠٠	٦٠٠	-	-	١٢٠	١٧٠٠	٢٧,٩
حي الحسين	٣٠٠	٣٠٠	٣٠	-	-	٨٧٠	١٥٠٠	٢٤,٦
خمس ميل	٣٠	٢٥	١٠	-	١٠	٥٢٥	٦٠٠	٩,٨
ابي الخصيب	٣٠	٣٠	١١	٥	٢٥	١٩٩	٣٠٠	٤,٩
ام قصر	٢٥	٣٠	١٥	-	١	٢٢٩	٣٠٠	٤,٩
القرنة	٥٠	٤٠	١٥	-	٥	١٩٠	٣٠٠	٤,٩
الفاو	٥	٧	١٦	-	٤	١٩٣	٢٢٥	٣,٧
الزبير	٦٥	١٥	١٠	٤	٢٠	١٠٦	٢٢٠	٣,٦
سفوان	٥	٣	٢	١	-	٣٩	٥٠	٠,٨

٢٥	١٥٠	٩٠	-	-	١٠	٢٥	٢٥	القبلة
٢٥	١٣٥	١٢٠	-	-	٥	١٠	-	الجنابي
٢	١٢٠	٥٠	-	-	٥٠	٢٠	-	البصرة القديمة
٢	١٢٠	٨٣	٢	-	-	٢٠	١٥	شط العرب
١٥	١٠٠	١٠٠	-	-	-	-	-	الجمهورية
١٥	٧٥	٥٠	-	-	٥	١٠	١٠	الدير
١٥	٧٠	٥٠	٦	-	-	١٤	-	المشراق
٥	٥٠	٤٠	-	١	-	٩	-	الداكير
٥	٢٥	١٢	٥	-	-	-	٨	المطيحة
٥	٢٥	١٧	٢	-	-	-	٦	شارع الفاو
٥	٢١	٥	-	-	٣	١٠	٣	السيه
٥	١٠	٢	-	-	١	٧	-	النواب الضباط
١٠٠%	٦٠٩٦	٣٠٩٠	٨٠	١١	٧٨٣	١٤٧٥	٦٥٧	المجموع

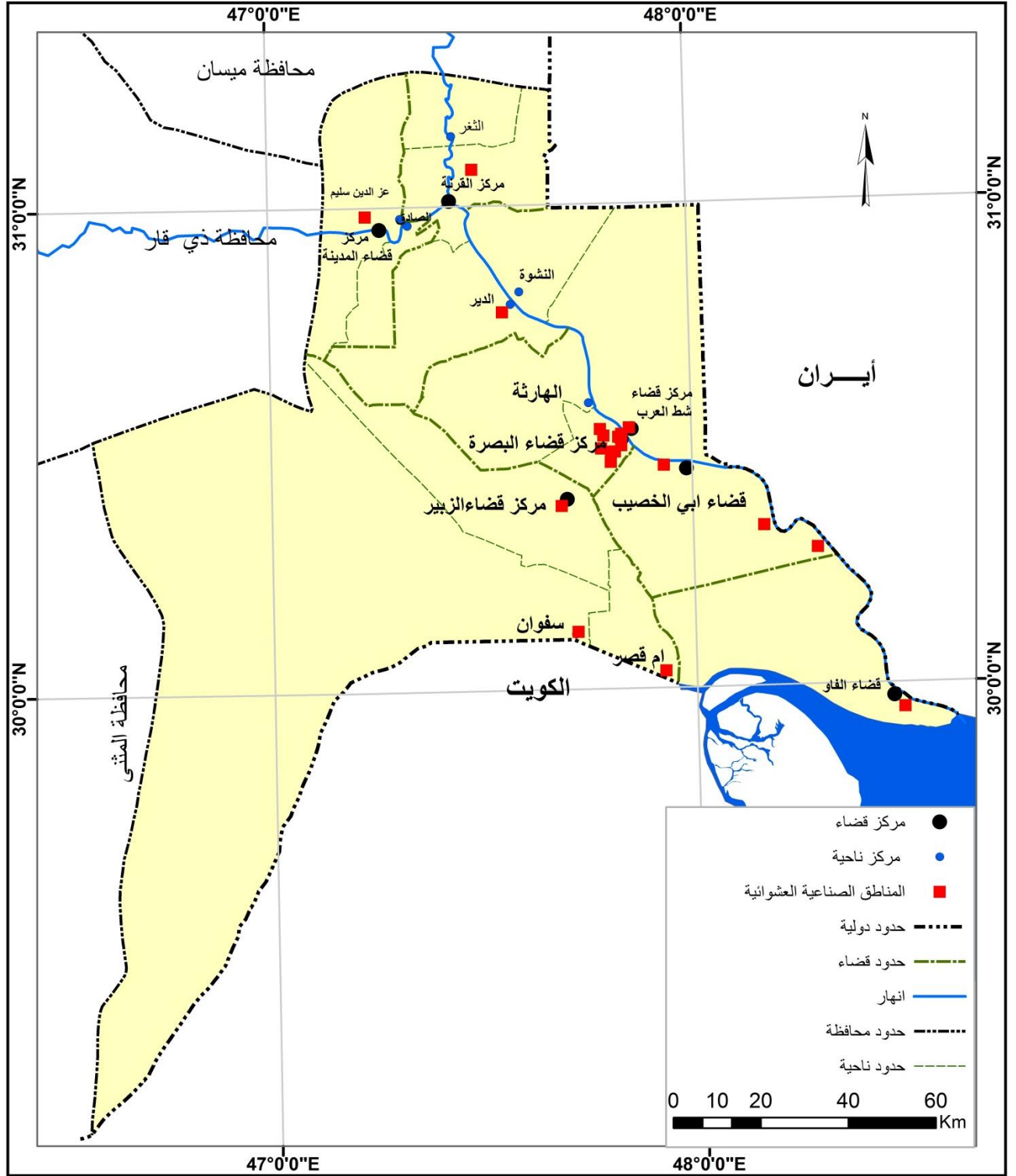
المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الاحصاء شعبة الحاسبة، ٢٠١٧.

٢- الدراسة الميدانية ٢٠١٧/٢/٥.

٣- اتحاد الصناعات العراقية، فرع البصرة.

خريطة (٢)

المناطق الصناعية العشوائية في محافظة البصرة ٢٠١٧



المصدر:

- ١- وزارة التخطيط العراقية ، قسم التكنولوجيا والمعلومات ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٧.
- ٢- باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Gis,10,2,1) .
- ٣- الدراسة الميدانية ٢٠١٧/٢/٥.

شكل (١)

المناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة عام ٢٠١٧

الاهمية النسبية	المجموع	ورش الصيانة	الغذائية	الكيميائية	الخشبية	المعدنية	الانشائية	فروع الصناعات المناطق الصناعية
٦٩,٣	٥٠١٨	٣٣٠٣	٣٥	٢٢	٤٣٥	٩٧٣	٢٥٠	حمدان
٢٣,٥	١٧٠٠	١٣٣٦	٥٣	١	٣٤	١٨٧	٨٩	الزبير
٢,٤	١٧٤	-	-	٤	-	-	١٧٠	جوييدة
٢,٢	١٥٠	١٤٨	-	-	-	٢	-	الدير
١	٧٥	٤٨	١٣	١	-	٨	٥	الصناعة والتخزين
٠,٩	٧٢	-	-	-	-	-	٧٢	الطوبية والنخيلة
٠,٨	٥٠	-	-	٢٥	-	-	٢٥	الاوركلي
١٠٠ %	٧٢٣٩	٤٨٣٥	١٠١	٥٣	٤٦٩	١١٧٠	٦١١	المجموع

المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الاحصاء شعبة الحاسبة، ٢٠١٧،

٢- الدراسة الميدانية ١١/٢/٢٠١٧،

٣- اتحاد الصناعات العراقية، فرع البصرة.

ج- المنطقة الصناعية في جوييدة

شغلت هذه المنطقة المرتبة الثالثة بالأهمية النسبية اذ بلغ عدد منشآتها ١٧٤ منشأة وشكلت نسبة قدرها ٢٣,٥% من اجمالي عدد المنشآت للمناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة، ان اغلب منشآت هذه المنطقة الصناعية من الصناعات الانشائية اذ بلغت ١٧٠ منشأة التي تمثلت بالصناعات الجص وكسارات الحصى، فحين بلغت الصناعات الكيميائية اربعة منشآت فقط.

د- المنطقة الصناعية في الدير

احتلت المنطقة الصناعية في الدير المرتبة الرابعة اذ شكلت نسبة قدرها ٢,٢% من اجمالي عدد المنشآت للمناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة اذ كانت اغلبها ورشات صيانة بلغت ١٤٨ ورشة ومنشآت للصناعات المعدنية.

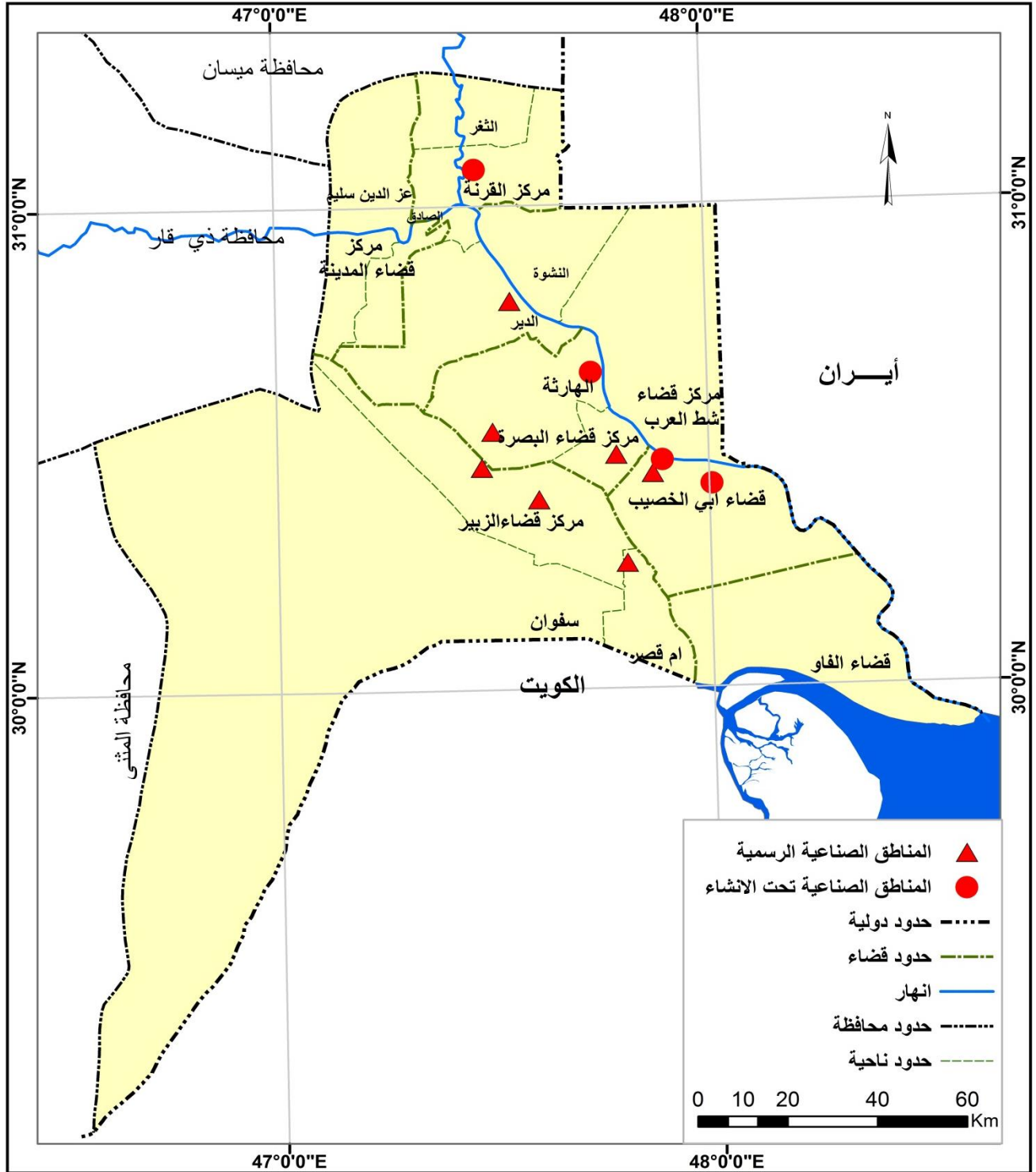
هـ- منطقة الصناعة والتخزين

وتقع في مركز محافظة البصرة واحتلت المرتبة الخامسة وشغلت نسبة قدرها ١% من اجمالي عدد المنشآت المناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة، على الرغم من انخفاض نسبتها إلا انها تتنوع فيها الصناعات وتتضمن منشآت كبيرة، اذ بلغت خمسة منشآت للصناعات الانشائية، وثمان منشآت للصناعات

المعدنية ، ومنشأة للصناعات الكيماوية ، ١٣ منشأة للصناعات الغذائية ، فضلا عن ٤٨ ورشة مختلفة الاختصاصات الفنية .

خريطة (٣)

المناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة عام ٢٠١٧



المصدر:

١- وزارة التخطيط العراقية ، قسم التكنولوجيا والمعلومات ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٧،

٢- باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Gis,10,2,1) .

٣- الدراسة الميدانية ٢٠١٧/٢/١١ .

و- المنطقة الصناعية في الطوبية والنخيلة

تقع في ضاحية مدينة البصرة الجهة الغربية وتتضمن ٧٢ منشأة للصناعات الانشائية التي تمثلت بالمقالع الرمال والحصى وشكلت نسبة قدرها ٠,٩% من اجمالي عدد المنشآت المناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة

ز- المنطقة الصناعية في الاوركلي

تقع في قضاء الزبير وعلى الرغم من احتلالها المرتبة الاخيرة ، اذ شكلت نسبة قدرها ٠,٨% من اجمالي عدد المنشآت المناطق الصناعية الرسمية في محافظة البصرة ، إلا انها تعد من اهم المناطق الصناعية الرسمية والمخططة في محافظة البصرة لاحتوائها على الصناعات الكيماوية ، اذ بلغت ٢٥ منشأة ، فضلا عن ٢٥ منشأة للصناعات الانشائية تمثلت بصناعة الكونكريتية .

٢- المناطق الصناعية الرسمية تحت الإنشاء

أ- المنطقة الصناعية في اللكطة

وهي منطقة صناعية شيدت حديثا عام ٢٠١٢ في جنوب غرب قضاء ابي الخصيب وتحتوي على ١٨ منشأة للصناعات الانشائية ، ومنشأة واحدة للصناعات الكيماوية ومنشأة واحدة للصناعات الغذائية فضلا عن ٢١ ورشة للصيانة .

ب- المنطقة الصناعية في البردية وبلد السيد

تقع في قضاء ابي الخصيب على الجهة الغربية مقابل منطقة صناعية حمدان كما موضح في خريطة (٣) وتم انشاء عدة منشآت صناعية فيها منذ عام ٢٠١٢ وتتضمن سبعة منشآت للصناعات الانشائية واربعة منشآت للصناعات الخشبية ، ثلاثة منشآت للصناعات المعدنية ، ومنشأة واحدة للصناعات الكيماوية وتتوفر في مساحات كبيرة مما تسمح لهذه المنطقة بالتطور مستقبلا .

ج- المنطقة الصناعية في الهارثة

تقع في ناحية الهارثة تابعة لقضاء البصرة وهي من المناطق الصناعية القديمة لكن تعرضت الى التخريب في عام ٢٠٠٣ ويتم حاليا على اعادة صيانة البنى التحتية وارجاع المشاريع الصناعية اذ تتضمن بعض معامل صناعة الثلج.

د- المنطقة الصناعية في شلهة حسن

اسست هذه المنطقة الصناعية في قضاء القرنة لكثرة الصناعات الصغيرة في هذا القضاء التي تتمثل بالصناعات المعدنية والخشبية لغرض احتضان تلك الصناعات اسست هذه المنطقة الصناعية ، لقد تعرضت المنطقة الى التخريب عام ٢٠٠٣ واعادة الدولة تعميمها وهي في طور النمو والتطور .

٣- المناطق الصناعية المخطط لها

يعد مشروع تخطيط المناطق الصناعية من المشاريع المهمة لما لها من دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمرودها الاقتصادي على الاقتصاد الوطني ، ويعزى ذلك الى ان اغلب المنشآت المقامة في المناطق الصناعية من المنشآت الصغيرة المتوسطة التي تكاليف انشائها قليلة مقارنة مع المنشآت الكبيرة التي تحتاج الى استثمارات كبيرة ، فضلا عن قدرتها في توليد الوظائف بمعدلات اكبر وبالتالي تسهم في معالجة مشكلة البطالة ، كما للتخطيط المناطق الصناعية له بعد بيئي اذ يؤخذ بنظر الاعتبار موقع المناطق الصناعية وتأثيراتها البيئية على المراكز الحضرية لدرء خطر التلوث البيئي.

ومن الجدير بالذكر توجد في محافظة البصرة ثمان مشاريع تخطيطية للمناطق الصناعية ، وزعة على اقصية المحافظة كما موضح في خريطة (٤) على اساس توزيع العدالة المكانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى النحو التالي :-

- أ- المناطق الصناعية في ميناء الفاو الكبير
- ب- المناطق الصناعية في بلد المحزم
- ج- توسيع منطقة صناعية حمدان
- د- المناطق الصناعية في الفاو
- هـ- المناطق الصناعية الجديدة في الزبير
- و- المناطق الصناعية في الشعبية
- ز- المناطق الصناعية الجديدة في الزبير بالمرصد
- ح- المناطق الصناعية الجديدة في الهوير.

ثالثا :اهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية في محافظة البصرة

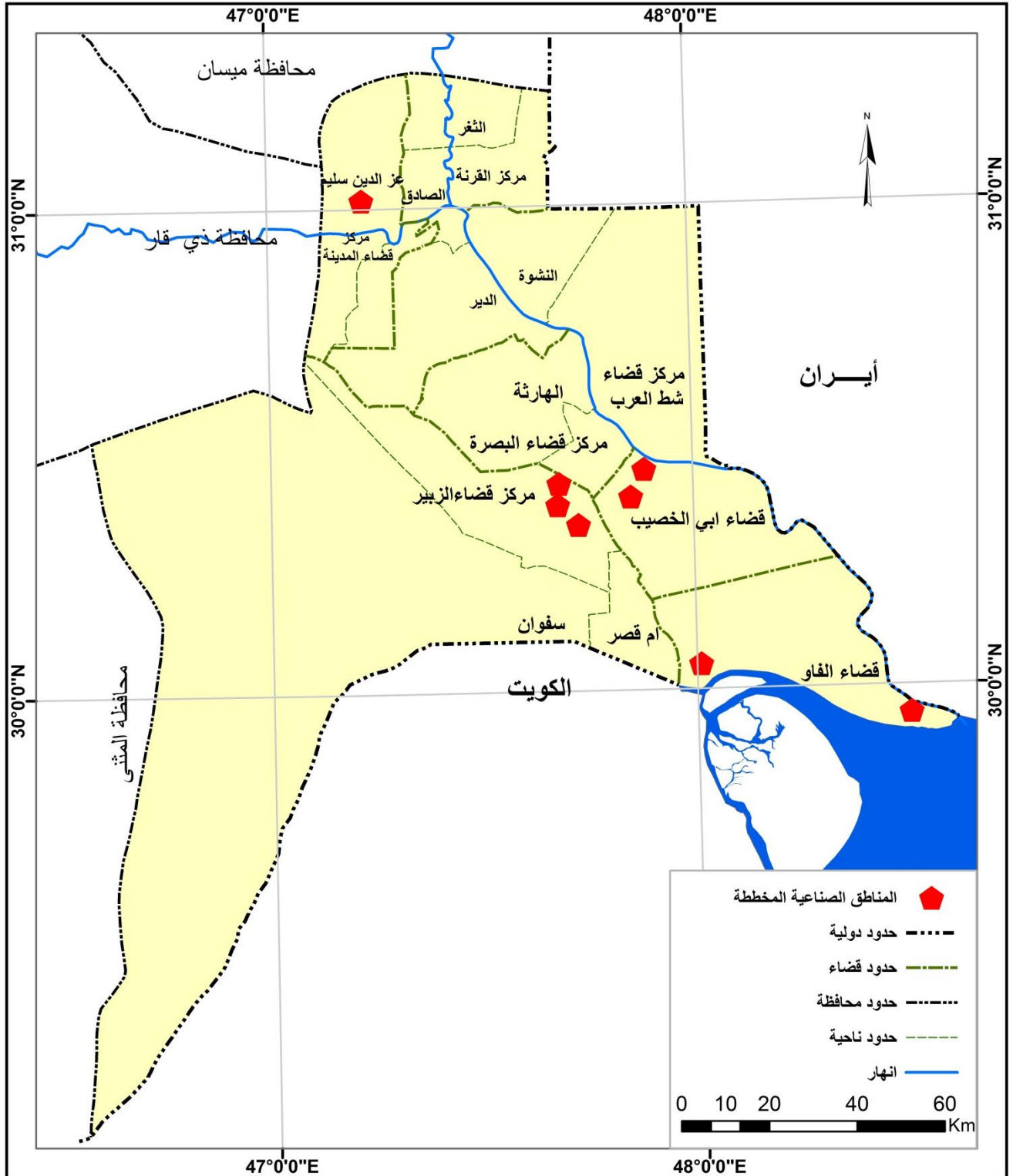
١- دور المناطق الصناعية في محافظة البصرة بالنتائج المحلي الاجمالي

إنَّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل فعال ومؤثر في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية بحيث اصبحت الدول تسعى لتطويرها وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، فأضحى شائعا أن يتم قياس مدى تقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة تلك المنشآت في الناتج المحلي . عرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع قيم المضافة الاجمالية التي تحققها الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادي خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة ، أي أنه يمثل القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي سوف يتم انتاجها في الاقتصاد القومي ، وبهذا فأن الناتج المحلي لايزال خير مؤشر للأداء الصناعي والاقتصادي في البلد^(١).

خريطة (٤)

(١) رياض جواد كاظم حمد المعموري ، متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع اشارة خاصة للعراق) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥، ص ١١٤.

المناطق الصناعية المخططة في محافظة البصرة عام ٢٠١٧



المصدر:

- ١- وزارة التخطيط العراقية ، قسم التكنولوجيا والمعلومات ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٧،
- ٢- باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Gis,10,2,1) .
- ٣- الدراسة الميدانية ٢٠١٧/٢/١١.

يُعد الناتج المحلي احد المؤشرات التي تشير إلى المستوى الاقتصادي وان تحليل مدى مساهمة المناطق الصناعية ونصيبها بالناتج المحلي للصناعة في محافظة البصرة ومدى دعمها للاقتصاد الوطني ، ولغرض بيان هذا الدور المهم للمناطق الصناعية بالناتج المحلي للصناعات في محافظة البصرة ، لقد تم الاعتماد على البيانات التي استقيت من وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء، للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة البصرة التي تقع ضمن المناطق الصناعية في المحافظة ، اذ يلاحظ من جدول (٣) وشكل (٢) ان القيمة المضافة لتك المنشآت بلغت ١٩٧٥٥٠٧٩ الف دينار لعام ٢٠٠٩ وشكلت نسبة قدرها ٤,٧% من اجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في المحافظة ، اما عام ٢٠١٢ فقد بلغت ٥٥٥١٨١١٥ الف دينار شكلت نسبة قدرها ٦% من اجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في المحافظة ، في حين بلغت ١٠٥٥٥٨٢٦١ الف دينار لعام ٢٠١٥ اذ شكلت نسبة قدرها ١٩,٩% من اجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في المحافظة ، اما عام ٢٠١٧ فقد بلغت ١١٦٠٣٧٣٠٤ الف دينار وشكلت نسبة قدرها ٦,٤% من اجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في المحافظة .

جدول (٣)

نصيب المناطق الصناعية من الناتج المحلي الاجمالي للصناعة
في محافظة البصرة بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٠٩) الف دينار

السنة	القيمة المضافة للمنشآت الصناعية لعائدة للمناطق الصناعية في محافظة البصرة (١)	الناتج المحلي الاجمالي للصناعات في محافظة البصرة (٢)	نسبة (٢/١)
٢٠٠٩	١٩٧٥٥٠٧٩	٤٢٣١٥٧٨٦١	٤,٧%
٢٠١٢	٥٥٥١٨١١٥	٥٢٥٤١٩٣٥٧	٦%
٢٠١٥	١٠٥٥٥٨٢٦١	٥٢٩١٤٩٥١٩	١٩,٩%
٢٠١٧	١١٦٠٣٧٣٠٤	١٨٠١١٠٧٥١٩	٦,٤%

المصدر: ١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، تقارير المنشآت الصناعية

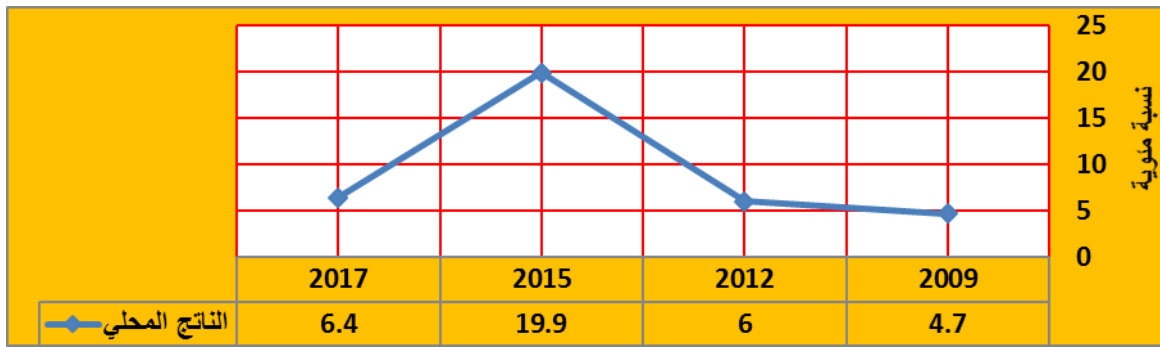
الصغيرة للقطاع الخاص ، لسنوات مختلفة .

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، تقارير المنشآت الصناعية

المتوسطة للقطاع الخاص ، لسنوات مختلفة .

شكل (٢)

نصيب المناطق الصناعية من الناتج المحلي الاجمالي للصناعة
بمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٧)



المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٣).

٢- معالجة مشكلة البطالة وامتصاص الاعداد الفائضة من الايدي العاملة

أن المناطق الصناعية توفر فرصاً للعمل فهي تسهم في امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة وتخفف من مشكلة البطالة إذ يشير عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية التابعة لمحافظة البصرة إلى حجم فرص العمل التي توفر هذه الصناعات لسكان المحافظة إذ يلاحظ جدول (٤) وشكل (٣) أن عدد العاملين في المناطق الصناعية لمحافظة البصرة في عام ٢٠٠٩ قد بلغ ١١٣٧ عامل وشكل ادنى نسبة خلال مدة الدراسة وقدرها ٨,٦% من اجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة البصرة ، في حين ارتفاع عدد العاملين في لعام ٢٠١٢ إذ بلغ ١٠٣٩٢ عامل شكل نسبة قدرها ٣٨,٧% من اجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة البصرة ، متوافقة مع ارتفاع اعدد العاملين في قطاع الصناعة ، فضلاً عن دعم المديرية العامة للقطاع الخاص بالقروض الصناعية لوفرة المالية التي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط العالمية، أما عام ٢٠١٥ فقد بلغ عدد العاملين ٥٧٧٣ عاملاً وشغل نسبة قدرها ٣١,٧% من اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة البالغ ١٨١٩٧ عاملاً، كما بلغ عدد العاملين في المناطق الصناعية لمحافظة البصرة ٧٧٠٥ عاملاً لعام ٢٠١٧ وشكل اعلى نسبة إذ بلغت ٤١,٤% من اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة، أما الوظائف المتصلة بالمناطق الصناعية في قطاع الخدمات التجارية ، فضلاً عن خدمات البنى التحتية ، ولا يمكن تقديرها بصورة دقيقة ، إذ تشير الدراسة الميدانية أن لكل فرصة عمل يتم

ايجادها يقابلها توفير فرصتين عمل أو اكثر في القطاعات الاخرى المرتبطة بالتصنيع أو قطاع الخدمات المصاحبة ، كمطاعم ، والخدمات التجارية وغيرها .

جدول (٤)

عدد العاملين في المناطق الصناعية واهميتها النسبية من القطاع الصناعي في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٧)

السنة	عدد العاملين في المناطق الصناعية لمحافظة البصرة (١)	عدد العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة البصرة (٢)	النسبة ٢١١
٢٠٠٩	١١٣٧	١٨٩٧١	%٨,٦
٢٠١٢	١٠٣٩٢	٢٦٨٧٤	%٣٨,٧
٢٠١٥	٥٧٧٣	١٨١٩٧	%٣١,٧
٢٠١٧	٧٧٠٥	١٨٥٩٨	%٤١,٤

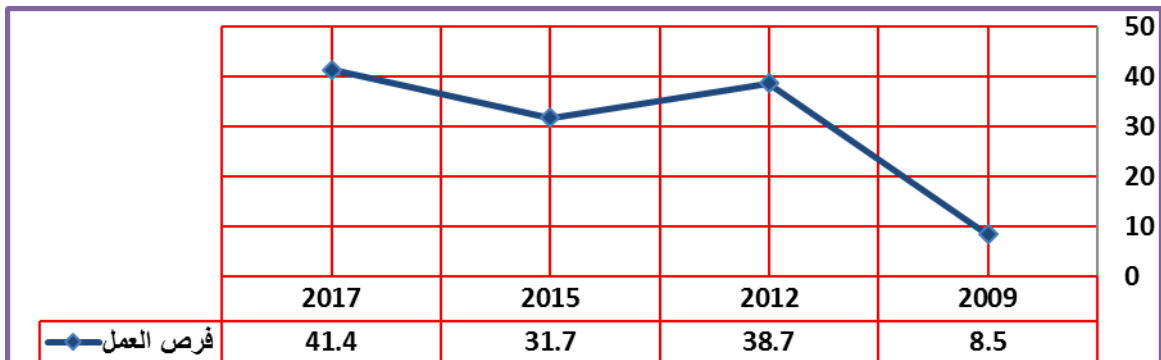
المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الحاسبة، شعبة البيانات ،٢٠١٧،

٢- دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة ، مدينة البصرة الصناعية، ٢٠١٧،

٣- الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠١٧/٣/٩.

شكل (٣)

مساهمة المناطق الصناعية في توفير فرص العمل بمحافظة البصرة للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٩)



المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٤).

يدل هذا على ارتفاع نصيب مساهمة المناطق الصناعية لمحافظة البصرة في توفير فرص العمل من اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة ومدى مساهمتها في تشغيل الايدي العاملة من سكان المحافظة ورفع مستواهم المعاشي ، والقضاء على هذه المشكلة التي تعاني منها اغلب بلدان العالم النامية .

رابعاً: المشكلات التي تعاني منها المناطق الصناعية في محافظة البصرة

تتعرض المناطق الصناعية في محافظة البصرة الى الكثير من المشكلات والمعوقات ، وذلك بسبب تداخل العوامل السياسية والاقتصادية التي تفرض ضلالها على عملية اتخاذ القرارات المهمة في مجال التنمية الصناعية ، مما ادى ذلك الى انخفاض دور القطاع الخاص في عملية التنمية الذي تعتمد عليه المناطق الصناعية ، وما يرافق ذلك من الاستثمار الصناعي لارتباطه بمجموعة من التعقيدات الامنية والاقتصادية من استثمارات كبيرة و المواد الخام والوقود والى اسواق لتصريف منتجاتها ، فضلا عن التعقيدات الادارية والروتينية ، ولهذا يبين البحث المشكلات التي تعاني منها المناطق الصناعية في محافظة البصرة على النحو التالي :-

١- نقص مواد الخام والاولية

ان كل مشروع صناعي لا يمكن ان يعمل بنجاح إلا اذا توفرت المواد الخام والاولية والسلع النصف مصنعة المنتجة من بعض فروع المتصلة بنشاطه التي تزوده بالمستلزمات الصناعية ، ان المناطق الصناعية في محافظة البصرة تعاني من نقص حاد بالمواد الخام المتوفرة بالبلد والمعرقلة وصولها الى للمنشآت الصناعية بعض التعليمات من جهات التجهيز ، بسبب الفساد الاقتصادي ومساومات ضعاف النفوس من موظفي الدولة ، فضلا عن الروتين وكثرة المراجعات الى الجهات المسؤولة .

اما نقص المواد الاولية فان بعض المنشآت تعاني من عدم حصولها على المواد الاولية الداخلة في العمليات الصناعية ولاسيما المستوردة من الخارج بسبب بعض المعوقات ، مما يزيد من تكاليف الانتاج ، فضلا عن تأخرها عن تلك المنشآت وعدم وصولها بالموعد المحدد ، مما تضطر بعض المنشآت الى التوقف عن العمل لحين وصولها ناهيك عن تلاعب التجار بأسعارها .

فضلا عن عدم انتظام تجهيز المياه التي تعتمد كمواد اولية لكثير من الصناعات ، اذ تمثل المياه عنصراً أساسياً في العملية الإنتاجية للعديد من الوحدات الصناعية سواء تم استخدامها باعتبارها مادة أولية أو مساعدة في عملية التنظيف أو التبريد والتدفئة أو توليد القدرة البخارية أو للشرب أو مكافحة الحريق أو أغراض أخرى ، وتختلف احتياجات الصناعة إلى المياه خاصة العذبة حسب طبيعة الصناعة^(١).

اذ تعاني محافظة البصرة من قلة تجهيز المياه اضافة الى زيادة الاملاح فيه في الفترة الاخيرة بدرجة كبيرة جدا ، اذ اصبحت غير صالحة للاستخدام الصناعي مما ادى الى زيادة تكاليف تجهيز المياه للمنشآت الصناعية اذ يتم توفير المياه عن طريق المركبات الحوضية .

٢- عدم انتظام تجهيز الطاقة

تعد الكهرباء أحد أشكال الطاقة المستخدمة في الصناعة بل أصبحت عماد الصناعة في عالمنا المعاصر لأنها سهلة الاستغلال وقلة تكاليف نقلها كما أنها لا تتطلب تخزين وبذلك توفر رأس المال المستثمر في عملية التخزين، كما إن استخدام الكهرباء يقلل من عملية التلوث، ولذلك أصبحت معظم القوى المحركة للصناعة تدار

(١) محمد أزهر سعيد السماك ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر) ، الطبعة الأولى ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٥ .

بالكهرباء ، إلا ان المناطق الصناعية في محافظة البصرة تعاني من ضعف تجهز الطاقة الكهربائية وتذبذب الفولتية مما يسبب مشاكل الى الاجهزة اليكترونية الدقيقة ، فضلا عن ارتفاع اثمان الوحدات الكهربائية المجهزة القطاع الصناعي .

٣- منافسة السلع الاجنبية

ان السياسة التي اتبعتها الحكومة بعد تغيير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣ التي تمثلت بسياسة الاستيراد الباب المفتوح ، توافقت مع عدم مراقبة السلع المستوردة ، وعدم فحصها من قبل السيطرة النوعية واعفائها من الرسوم الكمركية ، مما ادى الى اغراق الاسواق بالسلع المستوردة التي تنفس المنتوجات المحلية بالأسعار ، اذ كانت السلع بأثمان اقل من سعر تكلفة الصناعة المحلية ، فضلا عن جودة التغليف وممارسة الاعلام دوره بمختلف انواعه في الترويج لتك السلع ، هذا بدوره ادى الى عزوف المواطن عن اقتناء السلع المحلية ، مما ادى الى تراكم المنتجات السلعية للمنشآت الصناعية التي تقع ضمن المناطق الصناعية في محافظة البصرة والتي تكون اغلبها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من الصناعات الناشئة التي تتصف بضعف منافستها الصناعات الاجنبية مما انعكس هذا على اغلاق كثير من المنشآت الصناعية كصناعة المنظفات ، وصناعة الغازات الصناعية والطبية .

٤- مشكلة التسويق

تعاني اغلب المنشآت الصناعية من مشكلة تسويق منتجاتها وتراكم المخزون السلعي بسبب كثرة الاستيرادات ومنافستها وعدم توفر معلومات عن الاسواق وطاقاتها الاستيعابية للمنتجات الصناعية وعدم الاهتمام برغبات المستهلكين.

فضلا عن ضعف الكفاءة التسويقية وصعوبة التخطيط المسبق او التنبؤ على نحو فعال ودقيق بحجم السوق والطلب وعدم التنسيق بين الصناعات في محافظات البلاد ذات نفس الانتاج ، مما يؤدي الى تخمة السوق العراقية بمنتوج معين من دون تصريفه وبالتالي الوقوع تحت ضغط التجار والوسطاء والخضوع لشروطهم وبالتالي تكون خسائر كبيرة على المنتجين^(١).

٥- المشكلة التنظيمية والادارية

هنالك عدد من المشكلات الادارية والتنظيمية التي لها تأثير في عملية إدارة المشاريع التنموية في العراق ومحافظة البصرة والتمثلة بعدم قدرة المسؤولين على اتخاذ القرار المناسب مستنديين بذلك على عدم وجود قانون يتحكم في صنع القرار ليبررون قراراتهم العشوائية على اسس تخمينية .

كما ان اسس اختيار المدراء وترقيتهم وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لاسيما اصبحت عملية تسنم المناصب بالوساطة والمحاباة الحزبية ، بدل الكفاءة في اختيار المدراء ، مما يجعل المتصدرين

(١) فارس مهدي محمد ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق (دراسة في جغرافية الصناعة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٧ .

للمسؤولية غير فعالين في دورهم في اقامة المشاريع التنموية ، من خلال عدم وجود البنى التحتية وعدم وجود خطة للتنمية النشاط الصناعي ، يضاف الى ذلك توسع روتين مراجعة دوار الدولة ، بما يؤدي الى عرقلة النشاط الصناعي .

فضلاً عن عدم اهتمام اصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالجانب الاداري اعتقاداً منهم عمل الاداري للمشاريع الصغيرة غير ضروري مما يجعل اصحاب المنشآت الصناعية الى عدم الفصل بين ملكية المشروع الصناعي وإدارته وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص حيث يتم إدارة هذه المشاريع طبقاً لمبدأ الريح السريع بغض النظر عن أي عوامل اقتصادية أو أي عوامل أخرى مما يؤدي إلى الكثير من المشكلات أمام الصناعة منها ضعف الإدارة وتدني مستوى الإنتاجية وعدم القدرة على إحداث أي تطور تقني أو علمي في الصناعة^(١).

٦- الوضع الامني

عدم الاستقرار الأمني والسياسي من أهم المقومات الرئيسة للتنمية الصناعية، فبدون الأمن لا توجد تنمية إذ تعد تأثيرات المشكلة الأمنية ومخاطرها على قطاع الاقتصادي بالتركيز على الاستثمار الصناعي كأحد الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في دفع عجلة التنمية في هذا القطاع ، فشعور المُستثمر بالاطمئنان والاستقرار في المنطقة المستقبلية، فضلاً عن توفر الخدمات يجعل منه يتوجه نحوها، في حين إذا لم يتوفر الجانب الأمني وكثرت فيه التهديدات والمخاطر الأمنية ، فضلاً عن تعرضهم الى عمليات الابتزاز والمساومة من قبل المسؤولين ضعاف النفوس في المؤسسات المختصة ، واستهدافهم وتهديدهم وترصدهم من قبل العصابات ، فإن المستثمر لن ينجذب إلى المحافظة مستقبل نظراً لغياب الجانب الأمني، فإن ذلك يعد عائقاً أمام فاعلية هذا القطاع واستدامته، لاسيما إذا تعلق الأمر بالجانب الأمني إذ يعد الأمن هو عصب الاستثمار الاقتصادي فرجال الأعمال واصحاب رؤوس الأموال يستثمرون في المناطق الآمنة التي تكفل لهم عائدات وفوائد مالية، فالافتقار إلى عنصر الأمن والاستقرار سيظل عائق رئيسي أمام استقدام وتشجيع عملية الاستثمار، لهذا ينبغي اخذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية الاستثمار الصناعي من المخاطر الأمنية ، الذي يعد القاعدة الأساسية لجلب الاستثمار باعتبار أن الرأسمال يستثمر في مناطق المستقرة.

٧- التلوث البيئي

تعد الصناعة من أكبر مصادر الملوثات البيئية ، إذ ينطلق منها عادة عند احتراق الوقود كميات كبيرة جداً من الغازات والجسيمات التي تعمل من خلال تراكمها في الغلاف الجوي على تغيير تركيبة عناصر البيئة

(١) كفاية عبدالله عبد العباس العلي ، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥، ص ٢١٨ .

بما يؤدي إلى حدوث خلل في نظامه الايكولوجي يصبح معه المحيط البيئي مصدراً لكثير من المخاطر والمضار التي باتت تهدد كل مظاهر الحياة الحية وغير الحية^(١).

يعرف التلوث الصناعي على انه كمية المواد الملوثة التي تنبعث من المنشآت الصناعية الى البيئة المحيطة بها من هواء وماء وتربة وضوضاء والتي تؤثر سلبا على الانسان والكائنات الحية والبيئة . ان المناطق الصناعية في محافظة البصرة لها تأثير بيئي كبير ، لاسيما المناطق الصناعية غير الرسمية (العشوائية) التي اغلب ما تكون مجاورة للمدن او داخلها وهذا ينعكس على بيئة المدينة من جراء المنبعثات الغازية او الملوثات السائلة والنفائات الصلبة ، فضلا عن الضوضاء الصادرة من الصناعات الصغيرة ، بالإضافة الى ورش الحدادة والنجارة ، وما يسببه هذا التلوث من اضرار صحية للسكان لهذا ينبغي معالجة هذه المشكلة التي تتعلق بسلامة البيئة وصحة الانسان عن طريق تخطيط المسبق لإقامة المناطق الصناعية لدرء خطر التلوث البيئي.

ان الهدف من وراء توطين المناطق الصناعية المخططة هو تنظيم الصناعة وخفض الضوضاء والحد من التلوث في المدينة مع خلق شبكة مهنية وصناعة حرفية متكاملة وتفادي الانتشار العشوائي غير المنتظم للمهن وما يصاحب ذلك من ازعاج ومشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية^(٢).

(١) زين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته، الدلتا للجمع والتصوير والطباعة، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٩٩.

(٢) كريم زمام وضاح الحميداي ، المناطق الصناعية الخدمية في مدينة بغداد ، دراسة ميدانية تطويرية لمجمع الصناعات الخدمية في منطقة كسرة وعطش ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي لدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص١.

النتائج

توصل البحث الى النتائج التالية :-

١- تضمنت محافظة البصرة عدة مناطق صناعية ، اذ تنقسم الى مناطق صناعية عشوائية وبلغ عدد منشآتها ٦٠٩٦ منشأة ، فضلا عن المناطق الرسمية التي بلغت سبعة مناطق وعدد منشآتها ٧٢٣٩ منشأة ، كما هناك ثمانية مناطق صناعية مخطط انشائها في المحافظة .

٢- لعبت المناطق الصناعية في محافظة البصرة دورا اقتصاديا بارزا من خلال مساهمتها بالنتاج المحلي للقطاع الصناعي ، فضلا عن توافر فرص العمل وتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة ، اضافة الى توفير بعض السلع الصناعية الاساسية سوء الغذائية او الانشائية وغيرها ، التي تسد حاجة السوق المحلية وتغنيه عن استيراد السلع وبالتالي توفر العملات الاجنبية.

٣- هنالك العديد من المشكلات الادارية والتنظيمية التي لها تأثير هام في عملية ادارة المشاريع التنموية في العراق والمحافظة والمتمثلة بعدم قدرة المسؤولين على اتخاذ القرار المناسب مستندين بذلك على تحكم القانون بصنع القرار يبررون قررتهم العشوائية التي بنيت على اسس تخمينية.

٤- ان محافظة البصرة تتطلب تنمية شاملة وفقا لمستويات الحرمان وحجم السكان في مجال الخدمات والبنى الارتكازية ووفقا للإمكانات والمزايا النسبية للموارد الطبيعية ، والقطاعات الانتاجية وقطاعات الموانئ ، تؤهل محافظة البصرة ان تحصل على برنامج تنمية المناطق الصناعية.

٥- عدم وجود خطة واضحة للتنمية النشاط الصناعي فضلا عن عدم توفر البنى التحتية في محافظة البصرة ، على الرغم من اهميتها إلا انها لم تحظى بالاهتمام المطلوب ، فضلا عن النهج الحكومي الذي همش دور القطاع الخاص وعطل دوره التنموي.

المقترحات

١- التوسع في انتاج وتوفير المواد الخام والاولية والادوات الاحتياطية الضرورية لإنتاج الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضمن المناطق الصناعية في المحافظة ، مما يتيح لها الامكانيات بالتوسع في الانتاج التي تعمل على تنمية قدرات المناطق الصناعية لما لها من اهمية ودور في حل بعض المشكلات الاقتصادية .

٢- توصي الدراسة بالاهتمام بموضوع تجهيز القوة الكهربائية وايجاد الحلول لها ، اذ تعد من المشكلات الرئيسية التي تعيق تقدم الصناعة ويكون الاهتمام من خلال تحسين منظومة الشبكة الرئيسية واعطاء اولوية للمناطق الصناعية ، فضلا عن تحسين مسألة تجهيز الوقود والزيوت.

٣- يعد تطوير الاساليب الادارية مظهر من مظاهر التنمية الاقتصادية واستخدام الشخص المناسب بالمكان المناسب لمن يتصدر المسؤولية في المحافظة على القطاعات الصناعية واللجان الاستثمارية واخضاعها للمعايير الكفاءة الادارية من اجل النهوض بالواقع التنموي للمناطق الصناعية في محافظة البصرة وتنظيم عملياتها بطرق واساليب متطورة .

٤- يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورا مهما في التنمية الصناعية من خلال اعفاء بعض المشاريع الصناعية من الضرائب والرسوم او عن طريق زيادة ضرائب ورسوم المفروضة على استيراد السلع الاجنبية ، تشجيع الادخار المصرفي لأنه له دور هام في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الثقة بالمصارف الحكومية ، مما يؤدي الى تراكم رؤوس الاموال في المصارف التي يمكن استثمارها في تنمية المشاريع الصناعية في المحافظة .

٥- توعية المواطنين على ضرورة اقتناء احتياجاته من سلع الصناعة الوطنية من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، فضلا عن عقد كثير من المؤتمرات والندوات تهدف الى زيادة وعي المواطن وادراكه اهمية دعم الصناعة الوطنية ، كما ان منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية يمكن ان تمارس دورا بارزا في توعية المواطن لغرض تشجيع الصناعة الوطنية .

٦- تقليل من المراجعات الروتينية لأصحاب المشاريع الصناعية التي تؤدي الى عرقلة النشاط الصناعي والعمل على سن القوانين والتشريعات التي تحمي المنتج الوطني والحد من الاستيراد المنفلت وفقدان الرقابة النوعية.

٧- الاهتمام بتحسين الوضع الامني في محافظة البصرة لتشجيع الاستثمار الصناعي ، الذي يستلزم رؤوس اموال كبيرة التي بدورها تحتاج الى اوضاع سياسية مستقرة لتبعث رسائل اطمئنان لأصحاب رؤوس الاموال الراغبين بالاستثمار بالمحافظة .

المصادر

١- الحميدوي ، كريم زمام وضاح ،المناطق الصناعية الخدمية في مدينة بغداد ، دراسة ميدانية تطويرية لمجمع الصناعات الخدمية في منطقة كسرة وعطش ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي لدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

٢- السماك ، محمد أزهر سعيد ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر)، الطبعة الأولى ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ .

٣- عبد المقصود ، زين الدين ، البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته، الدلتا للجمع والتصوير والطباعة، الإسكندرية، ١٩٩٧ .

- ٤- العامر، يقضان سعدون ، البصرة في العهد العثماني الاخير ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور التاريخي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨،
- ٥- العلي ، كفاية عبدالله عبد العباس ، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩١،
- ٦- العلي ، كفاية عبدالله عبد العباس ، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥،
- ٧- فارس مهدي محمد ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق (دراسة في جغرافية الصناعة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦،
- ٨- مصبح ، نائل محمد ابراهيم ، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، ٢٠١٢،
- ٩- المعموري ، رياض جواد كاظم حمد ، متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع اشارة خاصة للعراق) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
- المصادر الحكومية
- ١٠- اتحاد الصناعات العراقية ، فرع البصرة .
- ١١- دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة ، مدينة البصرة الصناعية، ٢٠١٧،
- ١٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص ، لسنوات مختلفة .
- ١٣- وزارة الصناعة والمعادن العراقية ،المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الاحصاء شعبة الحاسبة، ٢٠١٧،
- ١٤- وزارة التخطيط العراقية ، قسم التكنولوجيا والمعلومات ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٧،
- ١٥- وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الحاسبة، شعبة البيانات، ٢٠١٧.

Abstract

The industrial zones are the most important economic projects that will develop the economic sector and eliminate the economic and social problems, because it is one of the best investment environments that attract the industrial projects which in turn address the problem of unemployment, its capacity to absorb manpower at all levels of technical, Its construction in the province of Basra is of two types: the regular industrial zones with a total number of 7239 facilities, while the informal industrial zones reached 6096 establishments, as well as eight planning projects for the industrial zones in Basra province to regulate the industry and to reduce noise and reduce pollution in the city with the creation of a professional network and industry craft integrated and avoid the indiscriminate proliferation of irregular occupations and the attendant nuisance and environmental problems, social and economic.

The industrial zones are of great economic importance through the existence of interconnected industrial links, because they provide industrial production requirements, because they include some industrial facilities that are connected with other industrial establishments with industrial links supplying them with raw materials or semi-manufactured goods, which are the crisis of the industrial processes, Local.

It should also be noted that the industrial zones contribute to support the national economy through the availability of foreign currencies by providing some goods and products locally substitute for imported hard currency, as well as the contribution of industrial areas and share of the local product of industry in the province of Basra and the extent of support for the national economy, Despite the importance, but it did not receive the attention required, as well as the governmental approach that marginalized the role of the private sector and the disruption of its development role, and there emerged a

number of problems facing the industrial areas in the province of Basra, which hinders the development of industrial zones, and according to the potential and benefits Relative natural and human resources and the productive sectors and ports sectors, qualify Basra province gets the development of industrial zones program in order to develop it.